



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسالة

الدكتور حسين عبد الرزاق الجزائري
المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية
لإقليم شرق المتوسط

إلى

اليوم العالمي للإيدز 2011

لقد أدت الجهود والموارد التي تم استثمارها خلال السنوات القليلة المنصرمة، في توسيع نطاق استجابة القطاع الصحي لوباء الإيدز والعدوى بفيروسه، إلى تحقيق إنجازات ضخمة على أرض الواقع، من حيث إتاحة خدمات الوقاية من الإيدز ورعاية المصابين بعدوى فيروسه. وقد بدلت جميع البلدان جهودها لزيادة الحصول على المعالجة المنقذة للأرواح بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية. وفي المدة بين عامي 2008 و2010، ازداد عدد المتعايشين مع الإيدز ممن يتلقون المعالجة بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية بمقدار 55%، ونجحت بلدان عدّة في مضاعفة أعداد المستفيدين. ولما كان معظم المصابين بالإيدز والمتعايشين مع فيروسه في إقليمنا لا يعرفون أنهم مصابون بالعدوى، أو أن معظمهم غير معروف لدى النظام الصحي، فإن معدل التغطية بالمعالجة بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية في الإقليم لا يزال هو الأقل عالمياً.

إن الوصم والتمييز ضد المتعاشين مع فيروس الإيدز وضد المعرّضين لأخطار متزايدة لسرايته بينهم لا يزالان موجودين بدرجات مختلفة في جميع أرجاء الإقليم. ومما يدعو للقلق على وجه الخصوص هو الوصم والتمييز في مراكز الرعاية الصحية من قبل العاملين فيها. وتعتبر تلك الممارسات من العوائق الأساسية التي تقف في طريق الارتقاء بتقديم الخدمات الصحية أو التماس الحصول عليها، أو الانخراط في إطار التدخلات الصحية لمن يعاني من الوصم والتمييز من المجموعات السكانية.

لقد شهد مجتمع الرعاية الصحية نساءً في مرحلة المخاض لم تتح لهن الفرصة للولادة في المستشفيات لأنهن كنّ إيجابيات لفيروس الإيدز. كما حُرّم رجال ونساء وأطفال ممن يعايشون فيروس الإيدز من حق الحصول على معالجة جراحية كانوا بأمرّ الحاجة إليها. حتى أن بعض العاملين في الرعاية الصحية يرفضون تقديم الرعاية، بما فيها الإجراءات الجراحية التي لا تتطلب اختراق الجلد والنفاذ إلى داخل جسم المتعاشين مع فيروس الإيدز، كما تلزم التدابير العامة والمؤسسية إجراء اختبارات كشف فيروس الإيدز لدى الأفراد لدى إدخالهم إلى مرافق خدمات الرعاية الصحية، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى رفض الحصول على الرعاية لمن تكتشف إصابتهم، أو إلى فرض عزل غير ضروري، أو في أقل الأحوال التعرّض للنميمة.

إن الحق في الصحة هو بلا ريب من الحقوق الأساسية للإنسان، ومن هنا جاء الموضوع الإقليمي للحملة العالمية لمكافحة الإيدز لهذا العام 2011: "الوصم والتمييز في مواقع الرعاية الصحية"، ليوضّح حقوق الإنسان في سياق الإتاحة الشاملة لخدمات الوقاية من فيروس الإيدز ومعالجته ورعاية المصابين بعدواه.

إن حق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة هو قيمة أساسية منصوص عليها في دستور منظمة الصحة العالمية، ونحن، من موقعنا كمسؤولين عن صحة المواطنين في بلداننا، ينبغي أن لا نتساهل مع أي إنكار للرعاية الصحية لمن يحتاج إليها، بسبب وضعهم الإيجابي لفيروس الإيدز، أو بناءً على أحكام أخلاقية على سلوكهم، بل ينبغي علينا أن نضاعف جهودنا لنتصدّى للسياسات التي تنتهك حقوق الأشخاص المتعاشين مع فيروس الإيدز في الحصول على رعاية صحية عالية الجودة، وأن نغيّر تلك السياسات. كما ينبغي عدم إجراء الاختبارات على الناس لكشف إصابتهم بعدوى فيروس الإيدز دون أخذ موافقتهم على ذلك؛ وينبغي أيضاً ألا تؤثر إيجابية المصل لفيروس الإيدز تأثيراً سلبياً على قدرة الأشخاص على الحصول على الخدمات الصحية. فالأسلوب المستند على حقوق الإنسان هو السبيل الوحيد للوصول إلى الإتاحة الشاملة لخدمات الوقاية من العدوى بفيروس الإيدز، ومعالجتها، ورعاية المصابين بها.